جامعـة القاهـــــــرة

كلية الإعـــــــــلام

قسم العلاقات العامة والإعلان

أطر المعالجة الإعلامية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الإعلام

إعداد

زيزيت إبراهيم أحمد حسين

إشراف

أ.د / علي عجوة

العميد الأسبق لكلية الإعلام

والأستاذ بقسم العلاقات العامة والإعلان

إشراف مشارك

د/ نرمين خضر

الأستاذ المساعد بقسم العلاقات العامة والإعلان

(2017)

"وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

سورة طه الآية (114)

شكـر وتقـدير

الحمد لله الذي بحمده تتم النعم والشكر للقائل في محكم تنزيله "لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"، والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى من تقصر كل كلمات الشكر وعبارات الثناء عن الوفاء بحقه إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور علي عجوة الأستاذ بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، والعميد الأسبق للكلية ، لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي العلمية ، وعلى ما منحني من الوقت والجهد والتوجيهات الثمينة وكل ما من شأنه تعزيزي لإخراج هذا العمل في أفضل صورة ممكنة ، وأرجو أن أكون قد وفقت في تقديم ما يرضيه ، وما يليق بإسمه الكبير الذي لي عظيم الشرف أن أضعه على رسالتي . أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يجعل عطائه في ميزان حسناته.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة نرمين خضر الأستاذ بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، لتفضلها بقبول الإشراف على رسالتي . فقد نهلت من فيض علمها الغزير وتوجيهاتها السديدة القيمة التي أنارت أمامي السبيل خلال إعداد هذه الرسالة . فهي لم تبخل علىّ بوقتها ونصائحها الغالية ودعمها المعنوي وتحفيزها المستمر لي . أسأل الله أن يوفقها ويبارك لها ويسدد خطاها على مابذلته من جهد وعطاء ، وأن يجزيها عني خير الجزاء بعدد كل حرف وكلمة في هذا العمل .

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان والتقدير إلى كلا من الأستاذة الفاضلة الدكتورة سلوى العوادلي الأستاذ بقسم العلاقات والإعلان بكلية الإعلام جامعة القاهرة . والأستاذة الفاضلة الدكتورة فؤادة البكري الأستاذ بقسم الإعلام بكلية الآداب جامعة حلوان . وذلك لتفضلهما بقبول مناقشة هذا العمل العلمي والحكم عليه ، متمنيه أن ينفعني الله بعلمهما القيم .

ولا يفوتني أن أقدم كل الشكر والعرفان إلى أفراد أسرتي لوقوفهم بجانبي وتحفيزهم لي ، فلهم مني بالغ الشكر والتحية والتقدير ، أدعو الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

الباحثة

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الإطار المنهجي والنظري للدراسة	
المقدمة	**1**
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة	5 - 47
مشكلة الدراسة	5
أهمية الدراسة	6
أهداف الدراسة	7
نظرية تحليل الإطار الإعلامي	**8 - 15**
أولا: مفهوم الأطر	8
ثانيا: تصنيف الأطر	11
ثالثا: تأثير الإطار الإعلامي	12
رابعا: نماذج تحليل الإطار الاعلامي	13
كيفية تطبيق نظرية " تحليل الإطار الإعلامي " على الدراسة الحالية	14
الدرسات السابقة	**16- 39**
المحور الأول : دراسات عن عولمة الاقتصاد وبرنامج الإصلاح الاقتصادي	17
المحور الثاني: دراسات مرتبطة بنظرية " تحليل الإطار الإعلامى" : -	23
1- دراسات تهتم بدراسة أطر المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية	23
2- دراسات تهتم بدراسة أطر المعالجة الإعلامية للقضايا البارزة	27
المحور الثالث : دراسات عن المعالجة الصحفية للقضايا البارزة	32
النقاط التي ركزت عليها الدراسات السابقة	36
التعليق على الدراسات السابقة	37
تساؤلات الدراسة	39
نوع الدراسة ومنهجها	40
مجتمع الدراسة والعينة	41
الإطار الزمني للدراسة	43
تحديد المفاهيم	44

أدوات جمع البيانات	45
إجراءات الصدق والثبات	47
الفصل الثاني : التنمية .. والعولمة الاقتصادية	**48 - 73**
مفهوم العولمة الاقتصادية وآليات تطبيقها	48
العولمة الاقتصادية وتداعياتها على التنمية في مصر	53
أولا : المراحل التي مر بها الاقتصاد المصري	55
ثانيا : آثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر	57
1- الآثار المترتبة على تطبيق برنامج الخصخصة	57
2- تأثير برامج التكيف الهيكلي على الطبقة العاملة في مصر	59
3- تأتير سياسة الإصلاح الإقتصادي على الطبقات الاجتماعية في مصر	61
ثالثا : دور الدولة في مواجهة الآثار السلبية لسياسية الإصلاح الاقتصادي	65
كيف تحقق مصر التنمية في ظل العولمة الاقتصادية ؟	67
الشروط اللازمة لتحقيق التنمية في مصر في ظل العولمة الاقتصادية	72
الفصل الثالث **إنعكاس القضية السكانية على برامج التنمية** **ودور الإعلام المصري في مواجهتها**	74 -102
إنعكاس القضية السكانية على برامج التنمية	74
أبعاد المشكلة السكانية في مصر	75 -85
1- الزيادة السكانية السريعة	75
2 – الخصائص السكانية	78
جهود الدولة لتحسين الخصائص السكانية	82
3- توزيع السكان	82
دور الإعلام في مواجهة القضية السكانية في مصر خبرات التجربة المصرية ورؤية للمستقبل	85
آراء الخبراء والأكاديمين .. لتفعيل العمل الإعلامي لمواجهة القضية السكانية	89
دور الإعلام في مجال تنظيم الأسرة	94
الاستفادة من نتائج الدراسات الإعلامية الحديثة في مواجهة القضية السكانية	95
أهم الرسائل الإعلامية السكانية	100

الفصل الرابع : نتائـج الدراســة	
أولاً : نتائج الدراسة الكمية	
تمهيد	103
(1) الإجابة على تساؤلات الدراسة على مستوى الشكل :	107 - 114
التساؤل الأول : نوعية الفنون التحريرية التي حظيت باهتمام في صحف الدراسة	107
التساؤل الثانى : أ- موقع المادة الإعلامية الخاضعة للتحليل	110
ب - المساحة التي شغلتها المادة الإعلامية الخاضعة للتحليل	111
ت - وسائل الإبراز : العناوين والصور والألوان	112
(2) نتائج الدراسة على مستوى المضمون :	114 -
التساؤل الثالث : القضايا الرئيسية والفرعية الخاصة بالإصلاح الاقتصادي كما وردت في صحف الدراسة ، وأبعادها	114
التساؤل الرابع : اتجاه مضمون التغطية الإخبارية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في صحف الدراسة ، وتوقيت حدوثها ، والقيم الخبرية التي عكستها هذه التغطية :	120
- اتجاه مضمون التغطية الإخبارية لقضايا الإصلاح الاقتصادي	120
- نوع التغطية الإخبارية للقضايا محل الدراسة من حيث توقيت حدوثها	122
- القيم الخبرية التي عكستها التغطية الإخبارية لقضايا الإصلاح الاقتصادي	123
التساؤل الخامس : المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تقديمها لقضايا الإصلاح الاقتصادي	125
التساؤل السادس : الوظائف أو الأهداف التي حققتها المعالجة الإعلامية لقضايا الإصلاح الاقتصادي بصحف الدراسة	128
التساؤل السابع : الأطر الإعلامية الأكثر شيوعا التي وظفتها صحف الدراسة في تقديمها لقضايا الإصلاح الاقتصادي	129
التساؤل الثامن : الأطر التي وظفتها الصحف الثلاثة (الأهرام – المصري اليوم – الوفد) في معالجتها لقضايا الاصلاح الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة :	131
جريــدة الأهــرام	132 - 175
قضايا الاستثمار :	132
- الأطر الخاصة بمشكلات الاستثمار	132
- الأطر التي طرحت بشأن مشروع تنمية إقليم أو محور قناة السويس	137
قضايا الخصخصة :	140
- أطر المشكلات المرتبطة بالخصخصة	140

- الأطر الخاصة بنظام حق الإنتفاع	143
- أطر المشكلات المرتبطة بالصكوك	145
أطر القضايا الاقتصادية الاجتماعية :	148
- أزمة الطاقة	149
- مشكلة الفقر المائي	152
- مشكلات خاصة التعليم	154
- مشكلات خاصة بالأجور	158
- البطالة	160
- مشكلات خاصة بقرض صندوق النقد الدولي	162
- الأزمة المالية	165
- مشكلات خاصة بالضرائب	167
- مشكلات خاصة بالخدمات الصحية	169
- أزمة الإسكان	171
- غياب العدالة الإجتماعية	172
- المشكلات الخاصة بالتعديلات الجمركية	174
جريدة المصري اليوم	176 -
قضايا الاستثمار :	176
الأطر الخاصة بمشكلات الاستثمار	176
الأطر الخاصة بمشروع قانون تنمية إقليم أو محور قناة السويس	180
قضايا الخصخصة :	183 - 191
- أطر المشكلات المرتبطة بالخصخصة	183
- أطر المشكلات الخاصة بالصكوك	185
- الأطر الخاصة بنظام حق الإنتفاع	189
أطر القضايا الاقتصادية الاجتماعية :	191 - 216

- أزمة الطاقة	191
- الفقر المائي	194
- مشكلات خاصة بالتعليم	196
- مشكلات خاصة بالخدمات الصحية	199
- مشكلات خاصة بالإسكان	201
- قضايا الفقر	203
- مشكلات خاصة بالضرائب	205
- مشكلات مرتبطة بالأزمة المالية	207
- مشكلة غياب العدالة الإجتماعية	209
- مشكلة البطالة	210
- مشكلات خاصة بالأجور	212
- مشكلات خاصة بقرض صندوق النقد الدولي	213
- مشكلات خاصة بالتعديلات الجمركية	215
جريـدة الوفـد	- 217
قضايا الإستثمار :	226 - 217
- الأطر الخاصة بمشكلات الاستثمار	217
- الأطر الخاصة بمشروع تنمية إقليم أو محور قناة السويس	224
قضايا الخصخصة :	233 - 226
- الأطر الخاصة بمشكلات الخصخصة	227
- أطر المشكلات المرتبطة بالصكوك	229
- الأطر الخاصة بمشكلات نظام حق الإنتفاع	232
أطر القضايا الاقتصادية اجتماعية :	267 - 233
- أزمة الطاقة	234
- مشكلة أرتفاع الأسعار	238

- مشكلات خاصة بقرض صندوق النقد الدولي	242
- مشكلات خاصة بالأجور	244
- مشكلة البطالة	247
- ضعف أو غياب الأجهزة الرقابية	250
- مشكلة الفقر المائي	253
- مشكلات خاصة بالتعليم	256
- مشكلات خاصة بالخدمات الصحية	258
- غياب العدالة الإجتماعية	360
- مشكلات مرتبطة بالأزمة المالية	262
- المشكلات الخاصة بالضرائب	265
التساؤلات التاسع : أطر القوى الفاعلة المؤثرة في قضايا الإصلاح الاقتصادي والسمات البارزة :	**271 - 267**
جـريدة الأهــرام	267
جريدة المصري اليوم	268
جريـدة الوفـد	270
ملاحظات على أطر القوى الفاعلة والسمات البارزة لها	271
ثانياً :نتائج الدراسة الكيفية	**275 - 272**
ثالثاً : نتائج الدراسة المقارنة ***المقارنة بين المعالجات الإعلامية لصحف الدراسة***	
التساؤل العاشر : أوجه الاتفاق والأختلاف في المعالجة الإعلامية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في صحف الدراسة	**285 - 276**
أولاً : من حيث الشكل	276
ثانياً : من حيث المضمون	278
خاتمة الدراسة	
النتائج العامة وتوصيات الدراسة	290 - 286
مراجع الدراسة	308 - 291
ملاحق الدراسة	

الإطار المنهجي والنظري للدراسة

مقدمة منهجية

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

- **مشكلة الدراسة وأهميتها**
- **أهداف الدراسة**
- **نظرية تحليل الإطار الإعلامي**
- **الدراسات السابقة**
- **تساؤلات الدراسة**
- **نوع الدراسة ومنهجها**
- **مجتمع الدراسة والعينة**
- **الإطار الزمني للدراسة**
- **تحديد المفاهيم**
- **أدوات جمع البيانات**
- **إجراءات الصدق والثبات**

مقدمة منهجية

تعد قضية الإصلاح الاقتصادي من أكثر القضايا إثارة للجدل من حيث أهدافها المرجوة ونتائجها المحققة وإجراءاتها وآليات تطبيقها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي نظرا لتعدد أبعادها- اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا – وتبنيها من قبل أهم المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) هذه المؤسسات التي تدار بتوجيهات من الدول الغربية الكبرى ، لذا اقترنت مساعدات البنك والصندوق الدوليين للدول النامية خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين بشرط التحول لاقتصاد السوق والتحيز التام للقطاع الخاص ليس بهدف زيادة كفاءة القطاع الخاص ، وإنما بهدف تحقيق ما لم يتحقق من خلال القطاع العام .
وتؤصل الدول الغربية لهذا الاتجاه ليظهر كأنه في مصلحة الدول النامية ، على أساس ان حرية السوق وما ينجم عنها من ربح وخسارة هى الأداة الفعالة لفرض الكفاءة على الوحدات الإنتاجية المختلفة . والمنافسة هي الأسلوب الحقيقي الذي يخلق الحافز على الكفاءة لدى طبقة المنتجين ورجال الأعمال .. وهذا لا ينفي أو يستبعد دور الحكومة، فكل ذلك يتم من خلال رقابة الدولة على نقاط الضعف في السوق والعمل على علاجها وبذلك يتحول دور الدولة من الملكية والإدارة لأدوات الإنتاج إلى رسم السياسات الاقتصادية ومراقبة تطبيقها ، وصيانة البنية الأساسية والقيام بدورها الإنتاجي في المجالات الإستراتيجية والمجالات ذات الطابع الإجتماعي.

ويعتبر البعض[1] تحول الصين من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي على مدى النصف قرن الماضي وانطلاقها لتصبح قوة اقتصادية كبرى من أبرز الأمثلة على أهمية انفتاح الاقتصاد للوصول إلى الأسواق العالمية. ويؤسس على أن سياسة تحرير السوق أدت إلى بروز الصين كدولة كبرى في مجال التصدير ، وفي نهاية المطاف، إلى انضمامها الى منظمة التجارة العالمية .

وقد نبه بعض الخبراء[2] إلى أن هذه السياسات الاقتصادية التي يطلق عليها "اقتصاد السوق" قد تؤدي إلى الخلط بين الأهداف والوسائل ، لأنها ركزت كثيرا على تحرير الأسعار ، بدلاً من التركيز على النمو واستقرار الإنتاج ، وعجزت عن إدراك أن تقوية المؤسسات المالية لا يقل أهمية عن ضبط عجز الموازنة ، وركزت على الخصخصة قبل الاهتمام بتشييد البنية المؤسسية التحتية الضرورية لجعل الأسواق تعمل بتنافسية ومن ثم بكفاءة ، وهكذا حدث خلط بين الأهداف والوسائل ، حيث اعتبرت الخصخصة وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة أهدافاً في حد ذاتها ، لا وسائل لنمو مطرد وعادل وديمقراطي ، حيث تم التعامل مع التنمية من منظور ضيق حال دون العناية بالجوانب المؤسسية.

وبالنسبة للدول النامية[3] ، ثمة ظروف دولية وأخرى محلية تفاعلت معا للضغط على حكومات هذه الدول للسير صوب هذه النزعة الليبرالية ، فعلى المستوى الدولي أدى انهيار المعسكر الإشتراكي في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات إلى إنتهاء الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية ، وتغيرت تبعا لذلك خريطة العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث سعت العديد من دول العالم ومنها الدول النامية الى إنتهاج سياسة اقتصاد السوق (العولمة) تحت تأثير وضغط من قبل مؤسسات التمويل ومانحي المساعدات الدولية .أما على المستوى

---

[1]) Tomas Hirst, "A brief history of China's economic growth", Pieria magazine, UK , 30 July 2015 . Online at - ://www.weforum.org/agenda/2015/07/brief-history-of-china-economic-growth/

[2]) Joseph E. Stiglitz , " Towards a New Paradigm for Development : Strategies , Policies and Processes ", a lecture in the Prebisch, lecture Program (Geneva : UNCTAD , 2004) P. 87

[3]) سامية الأغبري ، "تأثير اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية على الجمهور " ، رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، 2005) ص2

المحلي عانت هذه البلدان من تعثر تجارب التنمية ، ونجم عن ذلك توترات اقتصادية واجتماعية وسياسية تمثلت أهمها في تفاقم عجز الموازنة العامة وزيادة معدلات التضخم ، وتراجع معدلات الإدخار والاستثمار والنمو الاقتصادي ، وزادت أعباء الديون الخارجية ، كما تفاقمت البطالة واتسعت الفوارق الطبقية وتدهورت مستويات المعيشة . وانتهى الحال بأنظمة الحكم في البلدان النامية إلى تسليم شئونها الاقتصادية والاجتماعية للقوى الرأسمالية العالمية ومنظماتها الدولية.

أما مصر[1] فقد شهدت في عقودها الخمسة الماضية تحولين كبيرين في نظامها الاقتصادي ، كان التحول الأول من النظام شبه الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة والذي كان سائدا قبل ثورة يوليو 1952 إلى النظام شبه الاشتراكي القائم على ملكية الدولة ، والتحول الثاني كان في الطريق المضاد للعودة إلى النظام القائم على تقليص دور الدولة وإعادة مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد وإحلال آليات السوق محل التوجيه الإداري للاقتصاد ، لقد بدأت هذه العملية منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات ، حيث أصدرت الحكومة المصرية في يونيه 1974 أول قانون للانفتاح[2] وهو "قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة"، وفي هذه الفترة منحت الدولة عدة امتيازات للقطاع الخاص سواء كان وطنيا ام أجنبيا غير أن هذا النظام - في ظل سيطرة القطاع العام والقوانين الاشتراكية بالإضافة الى الأساليب التى اتبعت لتطبيق سياسة الانفتاح والتى شوهت العديد من الممارسات - قد أفرز العديد من المشكلات التي عانى منها الاقتصاد المصري . فظهرت فترات متطاولة من الأزمة الاقتصادية في الثمانينات رغم سعي الحكومات المتعاقبة إلى تطبيق استراتيجيات وبرامج تنموية إلا أنها فشلت جميعها في مواجهة أزمات الاقتصاد المصري[3]

ثم دعيت مصر إلى عقد اتفاقية في مايو 1991 مع الدول المكونة لنادي باريس أسفرت عن إعادة جدولة الديون المصرية في مقابل تنفيذ الحكومة المصرية لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين بتطبيق "برنامجا للإصلاح الإقتصادي"[4] يستهدف السماح لقوى السوق بأن تلعب دورا رئيسيا في ظل مساعدات دولية مشروطة بالتحول لاقتصاد السوق ، والتحيزالتام للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة في مختلف المجالات.. وهكذا بدأت مصر منذ أوائل التسعينات في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وتبني حزمة من الإجراءات الاقتصادية الكلية الانكماشية المالية والنقدية مثل سياسات خاصة بتحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية وتحرير القطاع العام بالتخلص منه وبيع وحداته وتطبيق برنامجا للخصخصة .

وهناك اتجاه يرى بأن ثلاث سمات أساسية ذات طبيعة سلبية تنجم عن تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي : أولها : السمة الانكماشية لتلك السياسات ، وثانيها : إنحياز هذه السياسات لصالح عنصر رأس المال على حساب العمل . وثالثها : إضعاف هذه السياسات لقوة الدولة الاقتصادية.[5] فضلا عن أن هناك تأثيرات وتداعيات مباشرة لسياسات الإصلاح الاقتصادي على القوى الاجتماعية في مصر تمثلت أهم ملامحها في صعود شريحة رجال الأعمال وتآكل الطبقة المتوسطة وتدهور أحوال الفقراء .

ولكن ليس معنى ما تقدم أنه لا يمكن الاعتماد على آليات السوق والمبادرات الخاصة في تحقيق التنمية ، فضلا عن التسليم بأن العولمة الاقتصادية واقع قائم لا تملك دولة بمفردها تغييره خاصة إذا كانت دولة نامية ، ومن ثم لا مفر من

---

[1]) أسامة الغزالي حرب ، " مصر تراجع نفسها " (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2000) ص 127

2) السيد بهنسي حسن ، "مدى تأثير الاتجاه السائد لوسائل الإعلام المصرية علي تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضايا التحول الاقتصادي"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، العدد الثالث عشر ، أكتوبر- ديسمبر 2001 ، ص 4

3) أمل السيد متولي دراز، " الخطاب التنموي في الصحافة الاقتصادية الخاصة ازاء قضايا المجتمع " ، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، المجلد الثامن ، العدد الرابع ، اكتوبر- ديسمبر 2007 ، ص 157

4) جلال أمين، " مصر والمصريون في عهد مبارك (1981 – 2008)" ، ط1 (القاهرة : دار ميريت ، 2009) ص 84

5) علي الدين عبد البديع القصبي،" سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقراء الحضر المصري" ، رسالة دكتوراه غير منشورة(جامعة جنوب الوادي،كلية الأداب،2000) ص ص 35 - 40

التعامل معها بما لا يسمح بإطلاق قوى السوق دون كوابح أوضوابط ، وهذا يتطلب توافر منظومة متناسقة من القوانين تعززالوظيفة الإشرافية والرقابية للدولة، وتضمن العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة القومية وتحدد سبل نجاح الاقتصاد الحر[1] . فلا يجب اعتبار العولمة بديلا للتنمية ، وأنه لا يكفي أن تقوم الحكومات بدور نشط في تحرير التجارة وحركات رؤوس الأموال وتفكيك القيود الإدارية على اقتصاداتها ، ثم تنتظر أن تدفعها آليات السوق إلى طريق التنمية السريع ، بل أن على الحكومات أن تقوم بدور نشط في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية ، وكذلك لمواجهة الآثار السلبية للعولمة ، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل[2] .

ويؤكد د. حازم الببلاوي رئيس وزراء مصر الأسبق ، إن التجربة التاريخية أظهرت أنه لم ينجح نظام السوق إلا في ظل الديمقراطية ، ورغم أن الدعوة لاقتصاد السوق في هذه المرحلة هي أقرب الي الضرورة من الاختيار ، لكن اقتصاد السوق لايعني تخلي الدولة عن مسئوليتها تجاه المجتمع وحماية الطبقات الهامشة وتوفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للجميع ، فضلاً عن تحمل مسئولية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير إمكانية التنمية[3] .

ويرى الخبير الاقتصادي أحمد السيد النجار أن المشكلة لم تعد هل نتحول للاقتصاد الحر أم نتمسك بالاقتصاد الموجه من قبل الدولة ، بل صارت المشكلة تتمثل في القدرة على توفير الشروط والأوضاع المناسبة لكي يصبح التحول لاقتصاد السوق أمرا مستقرا ومحققا لنتائج إيجابية ، فنحن بحاجة إلى تغيير في القوانين حتى ينسجم المجتمع سياسيا واجتماعيا مع التغيرات الاقتصادية ، فلا نأخذ من النظام الرأسمالي الحر ماهو ينصب في صالح رجال الأعمال والطبقة الرأسمالية الكبرى في المجتمع ، ونترك مايصب في صالح بقية شرائح المجتمع ، ولا يمكن تطبيق نظام اقتصادي حر إلا مع وجود نظام سياسي حر موازي له ، به تداول للسلطة وقائم على الديمقرطية ، يفصل بين السلطات ويوازن بينهم ، ويحترم حقوق الإنسان ، ويطبق القانون على الجميع على قدم المساواة [4].

وفي إطار التحول لاقتصاد السوق إتخذت الحكومة المصرية بعض الإجراءات التشريعية ، فصدرت قوانين قطاع الأعمال العام والبورصة المصرية وهيئة سوق المال وتعدلت قوانين البنوك والائتمان وتشكلت منظمات رجال الأعمال ودخلت البنوك الأجنبية لتلعب دورا رئيسيا في الجهاز المصرفي المصري.. إلى غير ذلك من السياسات التي استهدفت تحرير الاقتصاد .

كما تطلب التحول لاقتصاد السوق كسر الاحتكار الحكومي لوسائل الإعلام[5] ، فظهرت وسائل الإعلام الخاصة جنبا الى جنب وسائل الإعلام القومية والحزبية للتعبير عن مختلف الآراء والتوجهات والرؤى والمساعدة في تحقيق أهداف هذا السوق المفتوح ولتتلائم مع آلياته وتلبي احتياجاته وتناقش مشكلاته وقضاياه وتسهم في حلها.

ولكن لم يواكب برنامج الإصلاح الاقتصادي برنامج تشريعي متكامل يكفل التطبيق الجيد له ، لذلك ظهرت العديد من المشكلات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض مستوى جودة التعليم وتدني الخدمات الصحية وظهور الاحتكارات في بعض الأسواق فضلا عن ارتفاع الأسعار[6] .

---

1) إبراهيم العيسوي ،"التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها "، ط1(القاهرة: دار الشروق،2000) ص56.

[2]) Erick Thorbecke , "The evolution of the development doctrine, 1950 – 2005 : The future of development economics" , WIDER Jubilee Conference , 17 – 18 June , Helsinki , 2005 , p. 42 .

[3]) حازم الببلاوي ، " أربعة شهور في قفص الحكومة" ، ط1 (القاهرة : دار الشروق ، 2012) ص 28 .

4) صرح بذلك أ. أحمد السيد النجار الخبير الاقتصادي خلال مقابلة مع الباحثة بجريدة الأهرام في 2012/8/20

5) أمل السيد متولي ، مرجع سابق ، ص158

6) محمد يوسف، " هل مع ارتباط الاقتصاد المصري بالتمويل الامريكي يوجد تغيير قادم" ، الحوار المتمدن Online at: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39075 , 11-6-2005

لذلك ثار جدل ونقاش واسع على المستوى المجتمعي وفي وسائل الإعلام حول القضايا التي نتجت عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وأسبابها وأبعادها المختلفة وتأثيراتها على المواطن والمجتمع وكيفية التصدي لها، خاصة وقد بدا واضحا أن سلطة رأس المال ورجال الأعمال قد أخترقت بقوة مجالات الاقتصاد والسياسة والإعلام بغرض الهيمنة وفرض النفوذ وترويج المشروعات لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة للمجتمع في ظل تراجع دور الدولة.

وفي هذا الصدد طرحت العديد من المعالجات الإعلامية المصرية لقضايا الإصلاح الاقتصادي توضح أسبابها وتأثيراتها وتضع الحلول المناسبة لها وفقا لرؤية منتجيها ومدى قدرتهم على تأطير الرسائل الإعلامية بأسلوب يربط القضايا المطروحة بمجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية تتفق مع توجه مسوقي هذه المعالجات وفي ضوء علاقاتهم بالقوى الفاعلة المسيطرة في المجتمع ، مما أثار التساؤل عن مسئولية الإعلام في معالجة قضايا المجتمع وضرورة وجود استراتيجية محددة لمعالجة الموضوعات الاقتصادية تهدف الى إبراز فلسفة التنمية وتوجهاتها مع الالتزام بالواقعية والموضوعية في معالجة القضايا الاقتصادية وتداعياتها، فضلا عن احترام كافة القواعد المهنية واحتياجات واهتمامات الجمهور خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري .

وقد تزايدت الآراء التي تنادي بضرورة تعاظم دور الدولة في ظل العولمة[1]، حيث يوجد توافق من وجهة نظر الاقتصاد المؤسسي ووجهة نظر الاقتصاد السياسي على ضرورة تدخل الدولة لضمان عدم تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة ، ووضع سياسات اقتصادية عديدة ، وحماية الملكية الفكرية ، وتنشيط البحث العلمي .

وطالب الكثير من الخبراء بضرورة تصحيح الاختلالات الجوهرية التي سادت اقتصادنا خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الماضية ، وحدد الباحثون المشكلات التي تتطلب انتباها وهي: عدم تنظيم العلاقة بين المال والسلطة ، الفجوة الواسعة في توزيع الدخل القومي ، تمزق النظام القانوني ، الفرص الناقصة للمجتمع المدني للمشاركة بفاعلية في عملية التطوير ، عدم توافر خدمات عامة جيدة ، فضلا عن ضرورة التزام الحكومة بإصلاحات أساسية في القطاع المالي والتجاري والخصخصة [2] . إلى جانب إجراء إصلاحا جذريا لآليات التدخل الحكومي إذ لابد من أخذ ظاهرة الانفتاح على السوق العالمية كقيد constraint يتطلب نسبة ضرورية من المرونة بحيث لا تعتبر مؤشرات السوق مؤشرات مطلقة بل "ملزمة" الى حد ما يستوجب التفاعل معها بإنشاء الأطر القانونية والمؤسساتية حتى تلعب هذه المؤشرات دورها تحت رعاية الدولة ، إلى جانب التركيز من جديد على التنمية وهذا يعني تطوير وتعميق الدور الإشرافي والرقابي للدولة مع إعطاء الأولوية إلى مهام الدولة الأساسية في تطوير البنية التحتية والتنمية البشرية (تكوين – تعليم – صحة) والاهتمام بالبحث العلمي والتحكم في التقنية[3] .

إضافة إلى الاهتمام بتحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة ، لأن التزايد السكاني الغير منضبط يؤثر على برامج التنمية . وقد نبه إلى ذلك رئيس وزراء مصر[4] في احتفالية اليوم القومي الأول للسكان في مصر في يوليه 2016 ، مشيرا إلى أن عدد سكان مصر قفز من 61.5 مليون نسمة عام 1996 إلى أكثر من 91 مليون نسمة عام 2016 ، بزيادة قدرها 48% وهي من أعلى النسب في العالم . مع ثبات حق مصر من المياه ، وزيادة محدودة في الأراضي الزراعية ، وازدياد الاعتماد على الاستيراد من الخارج ، وكذلك عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة . وأكد على أهمية دور الإعلام في مواجهة القضية السكانية في مصر .

---

[1]) Dervis , k , "The Role of the State in the 21 st Century", in Samir Radwan and Manuel Riesco , "The changing Role of the State" (Cairo : ERF) 2007 p 27 .

2)T.N. Srinivasan "Challenges Of Economic Reform In Egypt", online at: http://scid.stanford.edu/pdf/scid253.pdf, 9/2005.

3) A.Mahjoub , " Vers Un Recentrage Et Un Reequilibrage " , Arab Economic Journal , no. 13 – winter 1997 .

[4]) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلس القومي للسكان ، "الفجوات المعرفية بين شباب الجامعات نحو قضايا السكان والتنمية " (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلس القومي للسكان ، 2016) ص 1 .